

الحريات الصحافية في سوريا والكلام النظري

الثلاثاء 9 أكتوبر 2007

ايلاف

بهية مارديني

بهية مارديني من دمشق: تُعتبر كلمتي "الحريات الصحافية" في سوريا كلاماً نظرياً إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يحصل للصحافيين السوريين الذين يحاولون كسر القوالب التقليدية أو اللعب أمام خط النار فيما يعرف بالخطوط الحمراء. ويعتبر دور وزارة الاعلام دوراً سلبياً في الدفاع عن الصحافيين وكذلك دور اتحاد الصحافيين بحسب ما يرى الصحافي السوري الشاب مهند عبد الرحمن الذي عانى الامرين في مراكز التوقيف التابعة للفروع الامنية السورية دون ان يقف معه احد من الرسميين حيث اعتقل مهند كما يؤكد لايلاف مرتين مرة على خلفية اتصاله بموقع سوري معارض في الخارج.

واعتقل مرة اخرى لمدة شهر لمساعدته زميل له في التحضير لاسئلة صحافية لرئيس اتحاد نقابات العمال في سوريا فقد كان زميله الصحافي علاء الدين حمدون يستعد للقاء مع رئيس الاتحاد لصالح جريدة الحياة اللندنية ووضع بمساعدة مهند الاسئلة الا ان رئيس الاتحاد استفزته اسئلة علاء عندما التقى معه فاشتكاه للسلطات الامنية التي اعتقلته ثم استدعت الصحافي مهند كشاهد وما لبثت ان اعتقلته لمدة شهر ثم افرجت عن الصحافيين الشابين وحاكمتهما امام محكمة عسكرية طلقاء ليطوى الملف مؤخراً ..

كما استدعى فرع المنطقة بدمشق الصحافية الشابة مايا جاموس ابنة المعارض الشيوعي السوري فاتح جاموس .

واكد فاتح لايلاف ان هذه هي المرة الثانية التي يتم فيها استدعاء مايا ، و اشار الى اصرار الفرع الأمني على استدعائها هاتفياً لكنها طلبت استدعاء خطياً فارسلوا لها خطاباً رسمياً الى محافظة اللاذقية ، حيث تقيم، فاستجابت للاستدعاء .

واكد فاتح انه تم استدعاء ابنته مرتين لفرع الامن على خلفية اتصال هاتفي بينها وبين والدها لمناقشة مقالة كتبته حول منطقة مزة 86 حملت عنوان "مزة 86 مدينة مشوهة - ريف مخنوق...والدولة تنتظر الزلزال!" و منطقة مزة 86 منطقة مخالفات في دمشق يقطن فيها حوالي 125 الف نسمة يصفها بعض الصحافيين الرسميين بانها من اسوأ المناطق من ناحية الخدمات .

واستغرب اعلاميون سوريون من اسباب هذه الاستدعاءات واكدوا لايلاف ان الصحافي السوري اسامة يونس الذي يقدم نفسه في بعض مقالاته على انه "صحافي سوري طفش الى الامارات في عصر الشفافية" ، كتب مقالة منذ اعوام حول منطقة مزة 86 بذات الجرأة وربما اكثر في جريدة تشرين الرسمية السورية.

وهذا ما يفتح ملفاً اخر حول "الطفشان من سوريا" ولعل قصة الزميل الصحافي شعبان عبود مراسل جريدة النهار اللبنانية خير دليل على الضغط الذي يمارس على الصحافيين فقد كتب عبود خبراً عن التنقلات العسكرية في سوريا ولم يكن وحده الذي نشر الخبر الا ان السلطات الامنية اعتقلته لمدة اربعة ايام تعرض خلالها لابشع انواع المعاملة السيئة فقد اجبر على خلع ملابسه وربط بالسلاسل الحديدية ثم افرجت السلطات الامنية عنه ليعرض على محكمة عسكرية كانت على رقبتة بالمرصاد ..النتيجة مغادرة صحافي متميز البلاد الى قناة الحرة في واشنطن .

وتبدو قصة الصحافي محمد ورده رئيس تحرير جريدة الاجتماعية قصة غريبة حيث تردد انه اعتقل لمدة شهر على خلفية تحقيق نشرته صحيفته حول الاقليات الدينية واحدى الطوائف الموجودة في سوريا هذا على الرغم من سماح وزارة الاعلام للجريدة بالتداول .

فراس سعد نموذج اخر للصحافيين الذين عانوا الكثير...فهو معتقل منذ اكثر من عام على خلفية مقالاته في احد مواقع الانترنت . عماد السعدي صحافي في التلفزيون السوري مختفي منذ اكثر الشهورين لانه فتح مواقع اسلامية وقيل انه تواصل موتعامل ع احد اطرافها.

اما الوطن - بورصات واسواق - بلدنا فهي صحف سورية منعت من التداول بموجب قرارات من وزارة الاعلام. جريدة الوطن اليومية منعت ليومين متتاليين لاسباب ظلت غير مفهومة اما بورصات واسواق الاسبوعية فقد منع احد اعدادها لتحقيق كتب عن دفن النفايا النووية في سوريا اما بلدنا فقد اختفت من الاسواق لمدة شهرين على خلفية نشر كاريكاتير عن الانتخابات في سوريا ثم عادت الجريدة بعد ان تردد ان وزارة الاعلام فرضت رئيس تحرير جديد يراقب سياساتها .

والتساؤل الذي يطرح باستمرار وهو سؤال مشروع ان كان من المفترض ان يكون دور وزارت الاعلام هو الرقابة فلماذا دائما يكون المنفذ هو القضاء وليس وزارات الاعلام وما هو دور وزارة الاعلام ولماذا وجدت ان كان الحكم سيكون القضاء..